



OIC/COMCEC-FC-30/2014

الأصل: إنجليزي

تقرير
الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي
بشأن
تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي

مقدم إلى:

الاجتماع الثلاثون
للجنة متابعة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
(الكومسيك)

أنقرة، الجمهورية التركية

7-8 مايو 2014

الصفحة	الفهرس	الرقم
3	مقدمة:	
4	التعاون في المجال التجاري	
9	تطوير النقل	
11	تنمية القطاع السياحي	
14	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	
16	برامج التخفيف من حدة الفقر	
20	التعاون في المجالين المالي والإحصائي	
22	تعزيز دور القطاع الخاص	
25	التقييم والتوصيات	
28	المرفق	

مقدمة:

- 1- تواصل الأمانة العامة متابعة وتنسيق مختلف عمليات مؤسسات المنظمة ذات الصلة العاملة في مجال التعاون الاقتصادي، وفقا لقرارات المنظمة واتفاقاتها ومقرراتها ذات الصلة. ويغطي هذا التقرير مختلف نتائج جهود التنسيق هذه، بما فيها سلسلة التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة مع السلطات المختصة في الدول الأعضاء والشركاء الدوليين من أجل تنفيذ برامج المنظمة ومشاريعها، مسترشدة بالردود التي توصلت بها في هذا الشأن.
- 2- ومن أبرز الأنشطة التي يغطيها التقرير الجهود المختلفة الرامية إلى تفعيل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، والاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري، واتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع وحماية وضمان الاستثمار فيما بين الدول الأعضاء. كما يتضمن التقرير نتائج الاجتماع التنسيقي للفريق الاستشاري المعني بتعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة وإنشاء أجهزة تشجيع التجارة للدول الأعضاء في المنظمة، وذلك بهدف تسريع وتيرة التجارة البينية في إطار المنظمة.
- 3- وخلال السنة قيد الدراسة، عقد الاجتماع السادس عشر للقطاع الخاص والاجتماع الثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 19 و 20 مارس 2014. وأعطى الاجتماعان دفعة أكبر لدور القطاع الخاص في إطار برنامج أنشطة المنظمة. وأدى ازدياد الوعي بأهمية الإدارة الاقتصادية والمؤسسية الجيدة وبالممارسات الشفافة للأعمال أثناء منتدى القطاع الخاص إلى إبراز ضرورة التصدي لمختلف الصعوبات بغية تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء في المنظمة.
- 4- وفي قطاع الزراعة، أقر مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، فيما يجري تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة ببناء قدرات العاملين في مجال الإرشاد الزراعي والتي تعرف تقدما ملحوظا.
- 5- ويشمل التقرير كذلك تقييما عاما للأنشطة التي أنجزت فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل العشري للمنظمة وقرارات الكومسيك خلال العام قيد المراجعة. ومن النقاط القوية في هذا الصدد زيادة تنسيق أنشطة مختلف مؤسسات المنظمة كما تجسد ذلك في المساعي المختلفة التي قام بها معالي الأمين العام الجديد، إياد أمين مدني، الذي تولى منصبه على رأس الأمانة العامة يوم 1 يناير 2014. ومن جانب آخر، أدى اعتماد النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وانضمام 19 دولة إلى هذه المنظمة، وكذا الآليات التي أقرها وزراء السياحة لدول المنظمة في بانجول بجمهورية غامبيا في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 2013 إلى زيادة القدرة المؤسسية من

أجل تجديد التعاون بين دول المنظمة. وفي المقابل، لا تزال العديد من العوائق مستمرة ومن ضمنها ضعف حشد الموارد المالية وعدم كفاية التملك.

أولاً: التعاون في مجال التجارة:

6- استمر التركيز منذ الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك على مسألة تفعيل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وعلى تنفيذ اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري، وكذا اتفاقية المنظمة لتشجيع وحماية وضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك وفضلا عن الجهود الرامية إلى استكمال التدابير الإدارية الضرورية لانطلاق هذا النظام، تم إيلاء العناية اللازمة للمكونات الأخرى غير التعريفية لنظام الأفضليات التجارية خلال العام قيد الدراسة. ويغطي هذا التقرير المشهد الحالي للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وتوطيد تنسيق الأنشطة في إطار خارطة الطريق الرامية إلى تعزيز التجارة البينية، وتمويل التجارة وائتمان الصادرات وتشجيع التجارة.

7- استمر حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة في الارتفاع خلال العام قيد الدراسة، إذ ارتفع حجمها من 3.88 تريليون دولار أمريكي سنة 2011 إلى 4.13 تريليون دولار أمريكي سنة 2012، أي بزيادة بنسبة 22%. وشكلت التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة نسبة 11.34% من إجمالي التجارة العالمية سنة 2012، مقابل نسبة 10.8% سنة 2011.

8- وبلغت قيمة التجارة البينية في إطار المنظمة سنة 2012 ما مجموعه 751.68 مليار دولار مقابل 681.60 مليار دولار سنة 2011، أي بزيادة بنسبة 26.5%. وفي نفس الوقت ارتفعت حصة التجارة البينية في إطار المنظمة من مجموع تجارة الدول الأعضاء من 17.80% سنة 2011 إلى 18.45% سنة 2012، أي بزيادة بنسبة 4.5%.

تعزيز التنسيق في مجال التجارة البينية في إطار المنظمة:

9- عقد المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء) والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، انسجاماً مع أهداف التنسيق والتأزر بين مؤسسات المنظمة في مجال التجارة البينية، الاجتماع السادس لفريق منظمة التعاون الإسلامي الاستشاري المعني بتعزيز التجارة البينية وذلك يومي 3 و4 فبراير 2014 بمدينة مراكش بالمملكة المغربية. واستعرض الاجتماع تنفيذ البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق الخاصة بتعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة وخطة الأنشطة للفترة 2014 - 2015 في المجالات الخمسة لتيسير التجارة، وتمويل التجارة، وتشجيع التجارة، وبناء القدرات، وتطوير السلع الاستراتيجية. كما تدارس الاجتماع عملية تقييم البرنامج التنفيذي وقدم

توصيات بشأن التدابير اللازم اتخاذها في المستقبل من أجل زيادة تنسيق أنشطة الفريق وبلوغ أهداف برامج العمل العشري للمنظمة.

10- وتتمثل التوصيات البارزة التي اعتمدها الاجتماع لتعزيز عمل الفريق الاستشاري ما يلي: إعداد تقرير شامل حول تقييم عمل الفريق الاستشاري، وزيادة تعزيز التنسيق والتآزر بين مؤسسات المنظمة ذات الصلة في المجال التجاري حول تنفيذ الأنشطة المشتركة، وتسريع تنفيذ الأنشطة في مجال مساعدة التجارة على الصعيد دون الإقليمي في إطار المنظمة. كما أوصى الاجتماع بتحسين فرص الوصول إلى التمويل وتعزيز المشاريع الصغرى والمتوسطة، وإنشاء شبكة عالمية لهيئات تعزيز التجارة في الدول الأعضاء للمنظمة، وتمويل المشاريع القائمة في إطار خطة العمل الخاصة بالقطن، ومساعدة أصحاب المشاريع في دول المنظمة في إعادة تنظيم مشاريعهم، وتحسين مستوى التشاور والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إطار المنظمة. كما تشمل توصيات الاجتماع ضمان الدعم لمركز الدار البيضاء، بصفته الأمانة الفنية للفريق الاستشاري، وتشجيع جميع وكالات إعداد التقارير لتقديم تقييم لأنشطتها ضمن المجموعات المختلفة.

شبكة منظمة التعاون الإسلامي لهيئات تشجيع التجارة:

11- عُقد الاجتماع الأول للشبكة العالمية لهيئات تشجيع التجارة في منظمة التعاون الإسلامي بالشراكة بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة وغرفة الشارقة للتجارة والصناعة بالشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 17 و 18 مارس 2014، وحضر الاجتماع ممثلون عن حكومات وهيئات تشجيع التجارة في الدول الأعضاء فضلاً عن ممثلين من المنظمة وعدد من المؤسسات الإقليمية والدولية والفاعلين في القطاع الخاص.

12- واتفق الاجتماع من بين ما اتفق عليه على إطلاق شبكة منظمة التعاون الإسلامي لهيئات تشجيع التجارة، وتكليف مركز الدار البيضاء لمهمة سكرتارية الشبكة، وإنشاء موقع إلكتروني تفاعلي خاص بالشبكة، وعقد مؤتمر عالمي للشبكة، وإحداث جائزة لأفضل هيئة لتشجيع التجارة في الدول الأعضاء، وحشد الموارد من أجل تنفيذ المشاريع التي تعتمدها الشبكة. كما تداول الاجتماع حول المهمة التي يمكن أن تضطلع بها الشبكة في مجال بناء القدرات وتشجيع التجارة والمعلومات التجارية والدراسات ومهام الأعمال وتيسير التجارة والاستثمار.

تيسير التجارة

- 13- استمرت الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ الدول الأعضاء للصكوك متعددة الأطراف لنظام الأفضليات التجارية للمنظمة. ووقعت على الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية إلى اليوم 41 دولة عضو وصادقت عليها 30 دولة، فيما وقعت على بروتوكول التعريف التفضيلية 33 دولة وصادقت عليه 16 دولة. ووقعت على قواعد المنشأ 32 دولة وصادقت عليه 15 دولة. وقدمت 12 دولة قوائم منتجاتها. وهكذا ستطلق آلية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي قريباً بعد تقديم دولة عضو إضافية للوثائق اللازمة. وقد أرفقت بهذا التقرير وثيقة تبين وضع التوقيع والتصديق على الاتفاقيات الاقتصادية للمنظمة بدءاً من 31 مارس 2013.
- 14- في هذا السياق، تطلب الأمانة العامة من الدول الأعضاء التي لم تستكمل بعد عمليات التوقيع والتصديق على نظام الأفضليات التجارية ولم تسلم بعد قوائم منتجاتها وفقاً للأحكام ذات الصلة التي تضمنتها قرارات مجلس وزراء الخارجية القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. ويشمل ذلك تقديم حصص التخفيض السنوية المحددة الخاصة بها وقوائم المنتجات (جداول امتيازات) ونموذج للشهادات ونماذج مطبوعة للأختام المستعملة في مصالحها الجمركية، فضلاً عن استكمال الإجراءات التشريعية والإدارية الداخلية.
- 15- ومن حسن الحظ أن لجنة المفاوضات التجارية ستعقد سنة 2014 بمجرد الحصول على العدد اللازم من التصديقات وقوائم الامتيازات.
- 16- وجددت الأمانة العامة دعوتها للدول الأعضاء لإدخال بعض الصكوك التجارية الهامة متعددة الأطراف حيز النفاذ. وقد دخلت الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء واتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء حيز النفاذ على التوالي في ابريل 1981 وفتراير 1988.
- 17- ووقعت 47 دولة على الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء وصادقت عليها 32 دولة، فيما وقع على اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات 38 دولة وصادقت عليها 27 دولة. وإذا كانت الاتفاقية الأولى تنص على تسهيل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، فإن الاتفاقية الثانية تنص على التزام الدول الأعضاء بإيجاد الظروف الملائمة اللازمة في بلدانها لتشجيع الاستثمار البيئي في إطار المنظمة وتقديم حوافز مختلفة وتشجيع حرية تحرك رؤوس الأموال.

تشجيع التجارة

18- عقد المركز الإسلامي لتنمية التجارة سنة 2013 بالتعاون مع السلطات ذات الصلة في الدول الأعضاء معارض تجارية وأخرى متخصصة منها المعرض الأول للصناعات اليدوية للدول الأعضاء في المنظمة في الفترة من 11 إلى 14 ابريل 2013 بالدار البيضاء بالمملكة المغربية، والمعرض السادس للصناعات الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة في الفترة من 13 - 16 مايو 2013 في مدينة مسقط بسلطنة عمان، والمعرض الأول المشترك بين منظمة التعاون الإسلامي والصين والمنتدى الاقتصادي والتجاري في الفترة من 15 إلى 19 سبتمبر 2013 بينشوان بإقليم نينغشي هو للحكم الذاتي بجمهورية الصين الشعبية، والمعرض التجاري الرابع عشر للدول الأعضاء في المنظمة يومي 22 و23 سبتمبر 2013 بطهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمعرض الثاني للأغذية الحلال بالدول الأعضاء في المنظمة في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة من 16 إلى 18 ديسمبر 2013.

تمويل التجارة وائتمان الصادرات:

19- استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة سنة 2013 في توسيع عملياتها الرامية إلى تطوير التجارة البنينية في إطار المنظمة مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة حتى يتم الحفاظ على موارد المؤسسة. وبلغت اعتمادات المؤسسة لقطاع التجارة سنة 2013 حوالي 4938 مليون دولار مقابل 4466 مليون دولار سنة 2012، أي بزيادة بنسبة 10%. ومن جانب آخر بلغ حجم الائتمان المستخدم حالياً حوالي 3900 مليون دولار سنة 2013، وهو ما يمثل 80% من حجم الاعتمادات، مقابل 90% سنة 2012. وهكذا بلغ حجم التمويل الذي خصصته المؤسسة للتجارة على مدى السنوات الست الأخيرة 5 مليار دولار بنهاية عام 2013. ويمثل هذا الرقم ضعف ما سجل سنة 2008 (2.5 مليار دولار).

20- وبلغت الالتزامات الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 1791 مليون دولار مقابل 1657 مليون دولار سنة 2012، أي بزيادة 8%. وفي نفس السياق، بلغت قيمة الأعمال التي أمنتها المؤسسة سنة 2013 ما مجموعه 2439 مليون دولار مقابل 2343 مليون دولار سنة 2012، أي بزيادة 4%. وبذلك تكون المؤسسة قد حققت 71% من الهدف المسطر لتلك الفترة. غير أن المؤسسة لم تكن في مأمن من آثار ارتفاع مخاطر الائتمان والاستثمار، لاسيما في جنوب أوروبا وشمال أفريقيا مما نتج عنه مطالبات مدفوعة بلغت قيمتها 1.58 مليون دولار، مقابل 1.30 مليون دولار، أي بزيادة بنسبة 22% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

21- أمنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات منذ إنشائها صادرات متراكمة للدول الأعضاء بقيمة إجمالية قدرها 12.4 مليار دولار، وواردت قيمتها 8 مليار دولار. ودفعت المؤسسة مقابل مطالبات التأمين 28.5 مليون دولار خلال نفس الفترة.

المعايير والمقاييس

22- عقد معهد المعايير والمقاييس في البلدان الإسلامية حلقة دراسية حول موضوع "بناء وتحسين قدرات وضع المعايير والمقاييس والاعتماد في بلدان المنظمة الأقل نمواً" بتعاون ودعم من الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA)، والمؤسسة التركية للمعايير (TSE) والمؤسسة التركية للاعتماد (TURKAK) والمعهد الوطني للمقاييس (TUBITAK-UME) في الفترة من 7 إلى 10 مايو 2013 في مبنى الجودة التابع للمؤسسة التركية للمعايير ومقر المعهد الوطني للمقاييس في جيبزي كوكايي ومقر المؤسسة التركية للمعايير في أنقرة بالجمهورية التركية. وحضر هذه الحلقة 21 ممثلاً من 19 بلد من بلدان المنظمة الأقل نمواً.

23- ومن المنتظر عقد أربع حلقات أخرى حول "بناء وتحسين قدرات وضع المعايير والمقاييس والاعتماد في بلدان المنظمة" في العام المقبل في المناطق التالية: أ- بلدان شمال أفريقيا الناطقة بالعربية، ب- البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ج- البلدان الأفريقية الناطقة بالإنجليزية، د- بلدان آسيا الوسطى.

24- عملت الأمانة العامة على توعية الدول الأعضاء بخصوص الأجندة الجديدة لمعهد المعايير والمقاييس فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بشهادات الحلال التي تصدرها المؤسسات الأعضاء في المعهد وفقاً للقرار الصادر عن الاجتماع الخامس للجمعية العامة للمعهد والذي عقد في إسطنبول بالجمهورية التركية في نوفمبر 2014.

25- نشر المعهد معايير الأغذية الحلال الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي/المعهد. واعتمدت الجمهورية التركية رسمياً هذه المعايير فعملت خلال العاميين الأخيرين على التصديق على شهادات الحلال. ووقع المعهد الاتفاقية التي تجمعها بالدول الأعضاء من أجل توزيع معايير المنظمة/المعهد. وأصدرت المؤسسة التركية للمعايير في وقت وجيز أزيد من 200 شهادة من شهادات الحلال وفقاً للمعيار الأول من معايير المنظمة/المعهد.

26- عقد الاجتماع السابع لمجلس إدارة المعهد والاجتماع الخامس لجمعية العامة في إسطنبول، بالجمهورية التركية في الفترة من 22 إلى 24 نوفمبر 2013.

ثانياً: تطوير قطاع النقل

مشروع خط السكك الحديدية بين داكار وبورت-سودان :

27- بدأت الترتيبات لمرحلة دراسة جدوى المشروع، تكملة لحلقة التصديق التي عقدت في جيبوتي يومي 18 و 19 ديسمبر 2013 حول التقرير السنوي عن دراسات الجدوى المسبقة حول الحلقات الناقصة في ممر داكار - جيبوتي الذي سينفذه كل من الاتحاد الأفريقي والشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد). وعرفت الحلقة مشاركة البنك الإسلامي للتنمية باعتباره إحدى الوكالات المانحة. وطلب من الدول الأعضاء المشاركة إدراج الحلقات الناقصة في أولوياتها الإنمائية الوطنية من أجل ضمان التمويل الكافي.

28- وهكذا حصلت الأمانة العامة على سلسلة كاملة من دراسات الجدوى المسبقة حول الحلقات الناقصة في الجزء الخاص بداكار-جيبوتي وعممتها على الدول الأعضاء وعلى الشركاء والمؤسسات الإنمائية. كما طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء ومن شركاء ومؤسسات التنمية النظر في إمكانية تقديم الدعم الفني والمالي لأصحاب المشاريع في بلدان المنظمة من أجل إجراء دراسات الجدوى الخاصة بالأجزاء الوطنية لخط الربط السككي المقترح بين داكار وبورت سودان.

29- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن دراسة الجدوى المسبقة ركزت على جدوى الحلقات الناقصة لممر داكار-جيبوتي للنقل بمكونيه الطرقي والسككي. وتطرقَت الدراسة للمميزات الفنية والاقتصادية ولأداء السكك الحديدية القائمة، وأجرت تقييماً لجدوى إنشاء الحلقات الناقصة في خط السكك الحديدية في الممر الرابط بين داكار وجيبوتي. كما اقترحت الدراسة مسارين بدليين جديدين لبناء الحلقات الناقصة لممر داكار-جيبوتي بالمعايير القياسية، وكذا التكلفة التقديرية لترقية الشبكات القائمة للسكك الحديدية إلى المعايير القياسية المتعلقة بالمسافة الفاصلة بين قضبان السكة الحديدية.

30- وأوصت الدراسة بالانتقال إلى مرحلة استكمال دراسات التصميم النظري للحلقات الناقصة. كما أوصت بإنشاء وتشكيل لجان وطنية تضم مسؤولين من مختلف المؤسسات المعنية في قطاع النقل لمراقبة وتقييم تنفيذ الأنشطة المقررة. وشددت الدراسة على الدور الأساسي الذي تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي يعبرها الممر في تكثيف جهود البلدان المعنية وشركاء التنمية في هذا الصدد؛ ويتعلق الأمر بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أيكواس) والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس)، والسوق المشترك لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد).

31- ورداً على طلب الأمانة العامة، أعرب صندوق أبو ظبي الوطني للتنمية عن استعدادة للنظر في إمكانية المساهمة في تمويل المشاريع التي تغطي الأجزاء الوطنية على طول خط السكة الحديدية المقترح بين داكار وبورت سودان بعد توصله بطلب رسمي في هذا الشأن من الدول الأعضاء المعنية. كما عبرت وزارة النقل والشؤون والمواصلات البحرية التركية عن استعدادها لتقديم الدعم لأصحاب المشاريع على شكل مساعدة بالخبراء والتدريب في مجال الحرص الواجب. وقد تم إخبار الدول الأعضاء المعنية بذلك.

32- وفي تطور ذي صلة، توصلت الأمانة العامة إلى تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين دول الجنوب حول تقديم الدعم الاستشاري والفني اللازم من خلال النطاق العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب (SS-GATE). وأصحاب المشاريع الذين هم بحاجة إليه، وذلك في المنطقة خلال مرحلة تنفيذ مشروع خط السكك الحديدية داكار-بورت سودان. وسياخذ هذا الدعم شكل مساعدة تقدم للدول الأعضاء في المنطقة لإعادة صياغة وتنظيم مشاريعها الخاصة بأجزاء المشروع الخاصة بها على طول ممر النقل المقترح. ومن شأن هذا الإجراء تسهيل حشد الموارد من شركاء المنطقة التقليديين.

33- في هذا الصدد، تجري توعية الدول الأعضاء المعنية بأهمية الشروع في التدابير الوطنية من أجل الاستفادة من العرضين المقدمين من صندوق أبو ظبي للتنمية ووزارة النقل والمواصلات والشؤون البحرية التركية، إذ من شأن هذه التدابير أن تسهل الإسراع بعقد الاجتماع الثاني لأصحاب المصلحة في مشروع خط السكك الحديدية داكار-بورت سودان الذي أوصى بعقد مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين. وفي نفس السياق، دُعيت الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية إلى قمة داكار لتمويل البنى التحتية في أفريقيا التي تم تغيير موعدها والتي ستستعرض تنفيذ مشروع ممر النقل بين داكار وجيبوتي المشترك بين الاتحاد الأفريقي ونيباد، وإبراز مساهمات المنظمة في المبادرة الرئاسية للاتحاد الأفريقي لتطوير البنى التحتية في أفريقيا، والتي تستفيد من تمويل البنك الإسلامي للتنمية.

المنتدى الحادي عشر للنقل والشؤون البحرية والمواصلات

34- حضرت الأمانة العامة المنتدى الحادي عشر للنقل والشؤون البحرية والمواصلات الذي عقد في إسطنبول بتركيا من 5 إلى 7 سبتمبر تحت رعاية الوزارة التركية للنقل والشؤون والمواصلات البحرية وشكل هذا الحدث منبراً جيداً لاطلاع المشاركين على الأنشطة الجارية للمنظمة في مجال النقل والمواصلات. وركزت مداخلات المنظمة في هذا المنتدى على ضرورة دعم النهج الحالي

للمنظمة فيما يتعلق ببناء شراكات أوسع لتنفيذ مشاريعها المتعلقة بالنقل والبنى التحتية، لاسيما مشروع خط السكة الحديدية داکار-بورت سودان.

النقل البحري

35- اجتمع الأمين العام لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في مقر الأمانة العامة يوم 17 فبراير 2014، لاستكشاف تفعيل عمليات المنظمة بما فيها مشاريعها الجديدة المتمثلة في شركة بكة للشحن، والنادي الإسلامي للحماية والتعويض، ونظام المعلومات التعاوني.

ثالثاً: تنمية القطاع السياحي

المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة

36- عقد المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة في بانجول بجمهورية جامبيا في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 2013 تحت شعار "تعزيز خلق الثروة من خلال تنمية السياحة". حضر هذا المؤتمر ممثلون عن 28 دولة من دول المنظمة الأعضاء من ضمنهم وزراء مسؤولون عن السياحة ورؤساء وفود وممثلون عن مؤسسات المنظمة ذات الصلة وعن عدد من المنظمات الإقليمية والدولية.

37- استعرض الوزراء وأقروا أمورا من ضمنها آلية ومعايير اختيار عاصمة السياحة الإسلامية، وآلية ومعايير منح جائزة ختم منظمة التعاون الإسلامي للامتياز في مجال الحرف اليدوية وإنشاء مركز التراث للبلدان الإسلامية.

38- وتهدف مبادرة اختيار عاصمة السياحة الإسلامية إلى تفعيل النشاطات المشتركة في إطار المنظمة في مدينة محددة، وبالتالي تطوير الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية لتلك المدينة، مع زيادة حجم التجارة البينية في السلع والخدمات في إطار المنظمة. كما ترمي هذه الآلية إلى تعزيز التضامن بين بلدان المنظمة بتقديم مساعدات كبرى للدول الأعضاء في المجالات الحيوية للسياحة مثل تطوير البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية وتوحيد المعايير.

39- يهدف إحداث جائزة ختم منظمة التعاون الإسلامي للامتياز في الحرف اليدوية إلى الحفاظ على الحرف التقليدية والمعاصرة في الدول الأعضاء وتشجيعها وتطويرها. واستعرض المؤتمر مقترح الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإنشاء مركز التراث بالبلدان الإسلامية باعتباره مؤسسة دولية متخصصة مع الإشارة إلى التشابه بين مهمة المركز المقترح ووظائف مؤسسات المنظمة القائمة

في هذا المجال ذي الصلة. وعليه، طلب المؤتمر من إيرسيكا ومن الإيسيسكو إدراج وظائف المركز المقترح المنصوص عليها ضمن ولايتهما.

40- اعتمد المؤتمر قرارات مختلفة حول سبل الإسراع بتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع السياحة، بما في ذلك أنشطة مؤسسات المنظمة المختلفة العاملة في مجال تعزيز السياحة. وانتخب المؤتمر أعضاء جدد في لجنة التنسيق التي أعيد تشكيلها والمكلفة بتنفيذ إطار المنظمة وآليات الجائزة الجديدة.

41- تدارس المؤتمر كذلك عدداً من القضايا المتعلقة بتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع السياحة بين الدول الأعضاء مجدداً التأكيد على ضرورة تطوير البنى التحتية السياحية، ومواءمة السياسات والمعايير، وتشجيع المنتجات السياحية الموافقة للشريعة، وزيادة تنافسية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة، وتسهيل حركة السياح بين الدول الأعضاء. وسيعقد المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة في جمهورية النيجر سنة 2015. واعتمد المؤتمر كذلك العرض الذي تقدمت به جمهورية اندونيسيا باستضافة المنتدى الدولي الأول لمنظمة التعاون الإسلامي للسياحة الإسلامية في جاكرتا بجمهورية اندونيسيا يومي 2 و3 يونيو 2014.

42- وافقت جمهورية جامبيا على استضافة الاجتماع الرابع للجنة التنسيق المعنية بالسياحة في بانجول بجمهورية جامبيا في الأسبوع الأخير من شهر مايو 2014.

المشروع الإقليمي لتطوير السياحة في شبكة من المحميات والمنتزهات العابرة للحدود في غرب أفريقيا:

43- طلب المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة من الدول الأعضاء المشاركة في هذا المشروع الإقليمي إدراج هذا المشروع في برامجها الإنمائية المعروضة على المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، وتقديم الأجزاء الوطنية الخاصة بكل منها. وفي هذا الصدد، جددت الأمانة العامة طلبها من الدول الأعضاء المشاركة تقديم تفاصيل حول أجزاء المشروع الخاصة بها في الشكل التقليدي القابل للتمويل البنكي لتسهيل حشد الأموال من أجل تنفيذها. وحث المؤتمر الدول الأعضاء على الإسراع بتقديم هذه المشاريع في صيغها المعدلة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تضمين الدول الأعضاء للمشروع المقترح في خططها الإنمائية. ومن بين التدابير الأخرى اللازمة تخصيص موارد داخلية لإطلاق الأنشطة المحددة في أراضي هذه الدول من أجل بناء قدرات نقاط الاتصال الوطنية بغية تنفيذ هذا المشروع، واستكشاف سبل زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة المنتزهات والمحميات.

ثالثاً: المؤتمر الثالث حول السياحة الصحية في البلدان الإسلامية:

44- شاركت الأمانة العامة في المؤتمر الرابع للسياحة الصحية في البلدان الإسلامية الذي عقد في مشهد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يومي 26 و 27 نوفمبر 2013. وأبرز الاجتماع الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الدول الأعضاء في مجال السياحة الصحية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام في هذه البلدان.

45- قرر الاجتماع، من بين أمور أخرى، مناقشة أحكام نظام الاعتماد الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي، مع الأخذ في الاعتبار أنظمة الاعتماد الوطنية، وذلك لتسهيل هذا الشق الهام من هذا القطاع الخدماتي. ودعا الاجتماع شركات وهيئات التأمين إلى صياغة سبل وطرق التعاون المتبادل من أجل توفير خدمات التأمين الصحي المشتركة لتشجيع السياحة الصحية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة. ووافق الاجتماع كذلك على إنشاء مركز للمعلومات في مجال السياحة الصحية. وفيما يلي موقع المركز على الانترنت: www.hicois.com.

منتدى منظمة التعاون الإسلامي والكومسيك الثاني لسياحة القطاع الخاص:

46- شاركت الأمانة العامة في المنتدى الثاني لمنتدى منظمة التعاون الإسلامي والكومسيك لسياحة القطاع الخاص الذي عقد في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 16 و 17 ديسمبر 2013. وحضر المنتدى ممثلون عن 16 دولة عضو ودولة مراقبة واحدة. كما حضر الاجتماع الجمهورية التركية (مكتب تنسيق الكومسيك) ومركز أنقرة ومركز الدار البيضاء. وقدم عدد من المتحدثين الرئيسيين من وكالات القطاعين العام والخاص ومن مركز أنقرة عروضاً في الاجتماع. كما قدمت وفوداً تمثل 13 دولة من دول المنظمة الأعضاء تجاربها الوطنية في مجال تشجيع السياحة.

47- أوصى المنتدى بضرورة إنجاز برامج للتدريب والتبادل وعقد اجتماعات وحلقات دراسية بين مؤسسات الأعمال لفائدة ممثلي القطاع الخاص. وأبرز المنتدى كذلك أهمية تطوير مسارات السياحة الثقافية وتنظيم جولات مشتركة في منطقة المنظمة، مع التأكيد على ضرورة إنشاء منابر على شبكة الانترنت للترويج للوجهات السياحية وتسهيل التواصل والربط الشبكي بين ممثلي القطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة.

48- وبالرغم من أن منتدى منظمة التعاون الإسلامي والكومسيك لسياحة القطاع الخاص يهدف إلى جمع الفاعلين السياحيين في القطاعين العام والخاص من أجل تبادل المعلومات والأفكار ومناقشة بعض التحديات الهامة، الحاضرة منها والمستقبلية، التي تواجه تنمية السياحة في بلدان المنظمة، إلا أن أغلب المشاركين في المنتدى الثاني كانوا من القطاع العام. لهذا لا بد للمنظمة ومؤسساتها ذات الصلة أن تشجع وكالات القطاع الخاص على زيادة مشاركتها في مثل هذه الاجتماعات في المستقبل.

رابعا: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

إنشاء المؤسسة الإسلامية للأمن الغذائي في كازاخستان

49- أقر مجلس وزراء الخارجية في دورته الأربعين التي عقدت في كوناكري بجمهورية غينيا من 9 إلى 11 ديسمبر 2013 النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على النحو الذي أوصى به كل من فريق الخبراء في اجتماعه الذي عقد في استانا بجمهورية كازاخستان في الفترة من 11 إلى 13 يونيو 2013 واللجنة الإسلامية واللجنة الخاصة. وبعد اعتماد النظام الأساسي وقعت 19 دولة من دول المنظمة على الوثيقة، ويتعلق الأمر بكل من: أفغانستان وبوركينا فاسو وجيبوتي وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو وإيران وكازاخستان ومالي وموريتانيا والنيجر وفلسطين وسيراليون والصومال والسودان وسورينام وتركيا وأوغندا واتحاد جزر القمر.

50- وتعد المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي أحدث مؤسسة متخصصة تابعة للمنظمة ويوجد مقرها في استانا بجمهورية كازاخستان. وأنشئت المنظمة بالأساس لتنسيق وتنفيذ سياسات المنظمة المتصلة بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. ولهذا الغرض ستسعى المنظمة إلى توفير الخبرات والدراية الفنية للدول الأعضاء حول مختلف جوانب الزراعة المستدامة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، بما في ذلك معالجة المشاكل التي تطرحها ظاهرة زحف الرمال واجتثاث الغابات وتدهور التربة وملوحتها، وكذا توفير شبكات الأمان الاجتماعية. كما ستسعى إلى تقييم ورصد حالة الأمن الغذائي في الدول الأعضاء لتحديد المساعدات الإنسانية الطارئة الضرورية وتقديمها، بما في ذلك تشكيل احتياطات الأمن الغذائي وحشد الموارد المالية والزراعية وإدارتها من أجل تطوير الزراعة وتحسين الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات الزراعية وصياغاتها وتنفيذها ... الخ.

51- ينص النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على تطبيقه بصورة مؤقتة بمجرد توقيعه من طرف ما لا يقل عن 10 دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على أن يدخل حيز النفاذ بصورة نهائية بعد المصادقة عليه من 10 دول أعضاء. وبما أنه قد تم ضمان العدد اللازم من التوقيعات لتطبيق النظام الأساسي بصورة مؤقتة، فإن الأمانة العامة تعمل حالياً مع السلطات ذات الصلة في كازاخستان لإرساء هياكل هذه المنظمة في أقرب وقت ممكن.

52- ولهذا الغرض، أقر البنك الإسلامي للتنمية مساعدة فنية على شكل منحة تبلغ قيمتها 200 ألف دينار إسلامي (حوالي 300 ألف دولار أمريكي) لإنشاء المنظمة. وستستخدم المنحة لتغطية التكاليف المتصلة بإعداد الشروط المرجعية والتوجيهات التشغيلية وخطة عمل قصيرة الأجل لبدء نشاط هذه المؤسسة المتخصصة.

53- وتجدد الأمانة العامة في هذا الإطار طلبها من الدول الأعضاء في المنظمة لاستكمال كافة الترتيبات الضرورية للانضمام إلى هذه المنظمة في أقرب وقت ممكن. وقد استكملت حكومة جمهورية كازاخستان من جانبها ترتيبات تعيين مدير عام لأمانة المنظمة مما سيسهل انطلاق عملها.

تدريب خبراء الإرشاد الزراعي

54- وفقا للقرارات ذات الصلة بتطوير القدرات الفنية في قطاع الزراعة، توسطت الأمانة العامة لدى البنك الإسلامي للتنمية الذي وفر التمويل المناسب لتنظيم ورشة عمل تدريبية لخبراء الإرشاد الزراعي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، نظم مركز أنقرة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، برنامجا تدريبيا لخبراء الإرشاد الزراعي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في أزمير، تركيا، في الفترة من 21 إلى 24 مايو 2013. تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التدريب على التقنيات الجديدة وأفضل الممارسات لخبراء الإرشاد الزراعي والوقوف على الاحتياجات والقدرات وكذلك تعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة.

55- وخلال البرنامج الذي استمر ثلاثة أيام، شارك خبراء الإرشاد الزراعي من 18 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي في التدريب، لتعميق معرفتهم بوسائل الإرشاد الزراعي المبتكرة، والتطبيقات الاستشارية، وأساليب الإرشاد الزراعي وتقنياته، والتعاون الدولي وبين القطاعين العام والخاص في مجال الإرشاد لزراعي. كما زار المشاركون مركز الإرشاد الزراعي والتدريب على رأس العمل (TAYEM) في أيدن بتركيا.

56- وخرج الخبراء، في ختام البرنامج التدريبي، بمجموعة من التوصيات ركزت، من بين جملة أمور، على أهمية نجاعة القدرة المؤسسية والتقنيات والبحوث؛ وتحسين دورات التدريب المهني قصيرة المدى، والفرص التعليمية غير الرسمية؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإرشاد الزراعي من خلال إنشاء نظم معلومات جغرافية (GIS) منهجية على نطاق البلاد؛ والربط بين العناصر الثلاثة (البحوث والإرشاد والمزارعين) في أوساط مؤسسات البحوث الزراعية والجامعات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمزارعين؛ وخطط تشجيع المرأة على تأسيس المشاريع مع التركيز على تحسين فرص العمل للمرأة في المناطق الريفية.

خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي في مجال القطن

57- في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي في مجال القطن (2007-2016) جددت الأمانة العامة في يناير 2014 اتصالاتها بالمالكي المشاريع وطلبت منهم إعادة تقديم مشاريع

القطن المقترحة بصيغة شاملة وقابلة للتمويل من خلال القناة الرسمية المعتادة. ومن شأن هذا الإجراء تمكين البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الأخرى من القيام بمزيد من الأعمال اللازمة بشأن المشاريع. وحتى اليوم، قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ما مقداره 16.5 مليون دولار أمريكي لتمويل 6 مشاريع اعتمدت في إطار خطة العمل، في كل من الكاميرون ومصر وتركيا وسوريا وموزمبيق. ومن قبيل المتابعة، ترسل إدارة الزراعة بالبنك الإسلامي للتنمية بعثات للوقوف على المشاريع في بلدان محددة. كان أولها بعثة موزمبيق في النصف الأول من شهر مارس 2014، تليها بعثة إلى أوغندا.

58- بعد تعميم المشروع الذي يستهدف تعزيز إنتاجية القطن، المقدم من معهد البحوث الزراعية في السنغال/شركة التنمية والأقمشة المنسوجة (SODEFITEX)، أحد مراكز التميز في خطة عمل القطن، على مختلف الجهات المعنية، تلقت الأمانة العامة ردود من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، يطلبان تزويدهما بالتفاصيل اللازمة لتسهيل النظر بإيجابية في المشروع.

59- من جانبه، نظم مركز أنقرة، في إطار برامجه لبناء القدرات، خمس دورات تدريبية في الهندسة الزراعية وتكنولوجيا ألياف القطن في عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي، وهي أوغندا وموزمبيق وتوغو ومالي منذ أكتوبر 2013.

60- بالإضافة إلى المشاورات الجارية مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن الدعم التقني لأصحاب مشروع القطن بمنظمة التعاون الإسلامي، أحيطت الأمانة العامة بعرض حكومة تركيا تقديم دعم تقني مماثل. كما أدرجت الأمانة العامة هذا المشروع على جدول أعمال تعاونها مع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، للاستفادة من الخبرة الفرنسية في دعم منتجي القطن في البلدان النامية.

خامسا: برامج تخفيف وطأة الفقر:

(أ) المرحلة الثانية من البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا:

61- في نوفمبر 2012، تم إنجاز مرحلة اعتماد البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا، ووصل مستوى التزامات تمويل البرنامج من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ما مجموعه 5 مليارات دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، تمت تعبئة مبلغ 7 مليارات دولار من وكالات التنمية الأخرى لمشاريع تدخل في إطار البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا. وعليه، تمت الموافقة على تمويل ما مجموعه 480 مشروعا في إطار هذا البرنامج في 22 دولة عضو في المنظمة من أفريقيا. وترتبط معظم هذه المشاريع بقطاعات البنية التحتية والزراعة والصناعة والتعليم والصحة والمال.

62- ومن الجدير بالذكر أنه مع اكتمال تنفيذ جميع المشاريع التي تدخل في إطار البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا يتوخى تحقيق النتائج التالية : البنية التحتية: سيتم بناء أو تطوير أكثر من 2,500 كم من الطرق في 13 دولة عضوا بالإضافة إلى مطارين جديدين في السنغال والسودان. كما يتوقع إنتاج 900 ميجاوات من الكهرباء في ستة بلدان وزيادة عدد الأسر المستفيدة إلى أكثر من 40,000 أسرة؛ ومد حوالي 700 كيلومتر من خطوط الطاقة. وعلى صعيد التنمية البشرية، سيتم الانتهاء من إنشاء أو تجهيز أكثر من 325 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة وأكثر من 1000 فصل. ويضاف إلى ذلك بناء أو تجهيز ثلاث كليات غير جامعية للتقنية وثمان كليات جامعية، وأكثر من 10 مستشفيات جديدة وأكثر من 120 عيادة ومركز صحي ومركز رعاية صحية أولية، بما يؤدي إلى زيادة عدد الأسرة بنحو 1200 سرير. وفي مجال الزراعة، سيتم تطوير أكثر من 800,000 هكتار من الأراضي وزراعتها، بالإضافة إلى تنفيذ 8-10 احتياطات حبوب استراتيجية لدعم برامج الأمن الغذائي، بما في ذلك بناء حوالي 5-6 مختبرات لأبحاث التربة والبذور.

63- أبرزت النجاحات التي تحققت في سياق تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا الحاجة إلى وضع برنامج لاحق للدول الإفريقية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (SPDA-2)، وذلك لتعزيز التقدم الذي أحرزته هذه الدول في المجالات المختلفة. تحقيقا لهذه الغاية، حثت الدورة الـ40 لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في كوناكري، جمهورية غينيا، في 09-11 ديسمبر 2013، جميع الدول الأعضاء في المنظمة على تقديم الدعم والمساهمة بنشاط في وضع برنامج لاحق للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا وتنفيذه من بعد.

64- وبناء على ذلك، طلبت الأمانة العامة من جميع الدول الأعضاء في المنظمة إرسال آرائها بشأن تنفيذ البرنامج وكذلك أي مقترحات ذات صلة بالبرنامج اللاحق الوشيك. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الأمانة العامة حاليا مع البنك الإسلامي للتنمية على عقد اجتماع فريق للخبراء الحكوميين لمناقشة البرنامج اللاحق للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.

65- وفي ضوء ما سبق، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مدعوة بموجب هذا للرد على طلب الأمانة العامة بشأن مقترحات حول البرنامج اللاحق.

(ب) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

66- واصل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية توسيع أنشطته للتخفيف من حدة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ويستكشف الصندوق الفرص الممكنة لتوفير موارد تكميلية، من خلال آليات مثل الصناديق الاستثمارية،

وتخصيص الأصول الوقفية، وتعزيز التمويل المشترك لمشاريع الصندوق، وتبرعات أهل الخير، والقطاع الخاص، الخ.

67- وضع صندوق التضامن الإسلامي إطاراً لإنشاء صناديق استثمارية لدعم برامج الحد من الفقر مع الجهات المانحة المهمة، بما في ذلك الحكومات والمحسنين والشركات الخاصة والمؤسسات الإنمائية وغيرها، تمت الموافقة عليه في الدورة الأربعين لمجلس إدارة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بتاريخ 1 أبريل 2013، بما يمكن الصندوق من تعزيز جهود تعبئة الموارد البديلة/التكميلية. ويعمل الصندوق الآن على تطوير البنية التشغيلية للصناديق الاستثمارية، ويحافظ، في الوقت ذاته، على علاقات وثيقة مع الجهات المانحة المهمة، مثل الملتقى العالمي للقطاع الإسلامي، كما يجري محادثات مع بعض الدول الأعضاء للبدء في إطلاق الصناديق الاستثمارية التي تركز على مختلف موضوعات الحد من الفقر.

68- كما وضع الصندوق أيضا سياسة استثمارية شاملة بهدف ضمان مصدر دخل ثابت له، بما يتفق مع الاحتياجات من الموارد والحفاظ على القيمة الحقيقية للمبالغ الأصلية المستثمرة للصندوق على المدى الطويل.

69- اعتمد الصندوق، حتى تاريخه، 49 مشروعا بتمويل مباشر من عوائده، بالإضافة إلى تمويل مشترك من البنك الإسلامي للتنمية والحكومات والموالين الآخرين. وتقدر التكلفة التراكمية لهذه المشاريع بـ 1.86 مليار دولار أمريكي. وتقدر مساهمة الصندوق في هذه البرامج بـ 264.10 مليون دولار أمريكي، في حين تم تعبئة المبلغ المتبقي وهو 1,597.90 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية (بواقع 1,061 مليون دولار) ومن الحكومات والموالين الآخرين (537 مليون دولار). وكانت الدول الأعضاء الأقل نموا هي المستفيد الرئيسي من هذه العمليات، حيث حظيت بأكثر من 80% من تمويل الصندوق. في الواقع حصلت أفريقيا على 61% من قيمة هذه الاعتمادات، وبلدان رابطة الدول المستقلة على 15%، ودول آسيا والشرق الأوسط على 12%.

70- وبلغت المبالغ المدفوعة حتى الآن 42.0 مليون دولار أمريكي. ويعود انخفاض المدفوعات إلى حداثة محفظة الصندوق نسبيا وإلى أن تمويل الصندوق عادة ما يخصص للمكونات "غير الأساسية" من المشاريع الممولة التي تنفذ في سياق اكتمال دورة تنفيذ المشروع.

71- أطلق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية برنامج مشروع القرى المستدامة في مايو 2011 ليُنْفذ في البداية في ستة بلدان أفريقية في السنوات الثلاث المقبلة. ويهدف البرنامج، المستوحى جزئيا من مشروع قرى الألفية للأمم المتحدة، لتقديم نموذج متكامل ومتعدد القطاعات للتنمية لمعالجة الفقر المدقع في المجتمعات الريفية. وقد أُطلق بالفعل مشروعان للقرى المستدامة في تشاد

(منطقة سلامات) وفي كولبوس في غرب دارفور في السودان. ويقدر المبلغ المعتمد للبرنامج بـ 120 مليون دولار (بمعدل 20 مليون دولار للمشروع الواحد) في شكل قرض ومنح صغيرة. ويعمل الصندوق حالياً على الدفعة التالية من البلدان التي يشملها البرنامج. وسيُنفذ البرنامج بالتعاون مع معهد الأرض في جامعة كولومبيا ومركز الأهداف الإنمائية للألفية في نيروبي، والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا والهلال الأحمر القطري وغيرهم من الشركاء.

72- ويعكف الصندوق حالياً على وضع برامج رائدة جديدة مثل برنامج الحد من الفقر الحضري، والطاقة المتجددة لبرنامج الحد من الفقر، وبرنامج إنقاذ الأمهات.

73- يعتزم الصندوق اتخاذ عدد من الخطوات الرامية إلى تكثيف الجهود لتعبئة الموارد والدعوة. وتشمل هذه الخطوات ما يلي:

أ- تعزيز الجهود لتعبئة الموارد من خلال المشاورات مع البلدان الأعضاء، والاستفادة من المصادر غير التقليدية، مثل تبرعات المحسنين، والتبرعات العينية وتبرعات أراضي الأوقاف في البلدان الأعضاء، الخ.

ب- الانخراط في العمل مع القطاع الخاص في إطار مبادرات الصندوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات، فضلاً عن مفاتحة الأفراد والمؤسسات ذوي الدخل الصافية المرتفعة داخل البلدان الأعضاء لالتماس تبرعات للصندوق.

ج- وضع استراتيجية الصندوق الثانية للفترة (2014-2016).

د- إنشاء صناديق استثمارية خاصة بمكافحة الفقر تحت مظلة الصندوق. وسوف تهدف هذه الصناديق لتمويل توفير الخدمات الأساسية للفقراء، مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، والتمويل الأصغر، والزراعة والتنمية الريفية، والطاقة للفقراء، والإغاثة في حالات الطوارئ وبناء القدرات المؤسسية.

هـ- ومن شأن التنفيذ الفعال لسياسة الصندوق الاستثمارية المعتمدة أن يزيد من موارد الصندوق.

و- توسيع الشراكات لتعزيز الفعالية التمويلية للصندوق.

74- ويتطلع الصندوق بتعاون إلى تنفيذ البلدان الأعضاء قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بدعم أنشطة الصندوق في معالجة الفقر في البلدان الأعضاء، بما في ذلك قرارات مجلس المحافظين المتعلقة بالصندوق لتمكينه من تعبئة رأس المال المستهدف وهو 10 مليارات دولار أمريكي. وسيكون التركيز الاستراتيجي للصندوق على مدى السنوات الثلاث المقبلة على بذل أقصى جهد لتحصيل جميع الالتزامات غير المسددة وتحقيق زيادة في التزامات البلدان الأعضاء.

سادساً: التعاون في القطاعات المالية والإحصائية

أ) تعزيز التمويل الاجتماعي

75- تواصل الأمانة العامة التفاعل مع المؤسسات التابعة لها والشركاء الآخرين بهدف استنباط طرق ووسائل تعميم التعاون في القطاع المالي بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تستكشف الأمانة العامة مع معهد البحوث الإسلامية والتدريب (IRTI) سبل تبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التمويل الاجتماعي التقليدي، ويشمل ذلك الاستفادة من مؤسسات الزكاة والأوقاف وجعلها جزءاً من إطار أوسع للإصلاحات في القطاع المالي في الدول الأعضاء في المنظمة. وذلك على خلفية الحاجة إلى تنسيق ومواءمة أنشطة مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال الزكاة والأوقاف وإزالة التداخل والازدواجية المصاحبة لإنشاء هذه المؤسسات/المحافل مثل المؤتمر الدولي للزكاة، ومنظمة الزكاة الدولية، ومنظمة الزكاة العالمية، ورابطة السلطات الضريبية في الدول الإسلامية.

76- كما أن تكثيف الاتصالات مع الجهات المعنية والمؤسسات الوطنية لتنفيذ هذا الإطار التعاوني أثرى المساعي الأخيرة مع جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وهي المؤسسة التي شاركت مشاركة وثيقة في تنظيم المؤتمرات الدولية الثمانية الماضية للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF). وانعقدت الدورة التاسعة للمؤتمر الدولي للاقتصاد والتمويل الإسلامي في الفترة من 9 إلى 11 سبتمبر 2013 في اسطنبول، تركيا، بعنوان "النمو الإنصاف والاستقرار: رؤية إسلامية" التي شاركت الجامعة في تنظيمها بالتعاون مع كل من البنك الإسلامي للتنمية و مركز أنقرة.

77- وفي نفس السياق، تواصل الأمانة العامة حضور اجتماعات البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومتابعة نتائجها، وتتعقد جلساتها لعامي 2013 و2014 في المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا على التوالي. إذ تسلط الضوء على أنشطة منتدى أسواق الأوراق المالية بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تغطيتها لفعاليات المنظمة؛ كما تواصل تشجيع السلطات المعنية في الدول الأعضاء على المشاركة في مختلف برامج بناء القدرات التي ينظمها مركز أنقرة في هذا المجال.

ب) الاجتماع السنوي للبنوك المركزية والسلطات النقدية

78- نظم مركز أنقرة، بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية، في الفترة 27-28/11/2013، اشتمل الاجتماع المنعقد على مدى يومين على ورشة عمل للخبراء في اليوم الأول واجتماع للمحافظين في اليوم الثاني.

79- وخلال ورشة العمل، ناقش خبراء من البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي القضايا المتعلقة بالتطورات الأخيرة في الإصلاحات التنظيمية المالية

الدولية، بما في ذلك معايير بازل (3)، والآثار المتوقعة على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما في الصناعة المالية الإسلامية في دول المنظمة . بالإضافة إلى ذلك، عرض خبراء من ماليزيا والسودان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التجارب القطرية ووجهات النظر حول الآفاق والتحديات أمام الصناعة المالية الإسلامية جراء الإصلاحات التنظيمية العالمية الأخيرة.

80- استعرض اجتماع المحافظين، الذي رأسه سعادة الدكتور فهد المبارك، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير المرحلي لفرق العمل الثلاثة المعنية بإدارة السيولة في التمويل الإسلامي؛ واللوائح الكلية الحصرية؛ ونظم الدفع، والتي تم تشكيلها بموجب قرارات اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2012. كما استمع الاجتماع إلى العروض التي قدمها كل من السيد سفين أندرسون، الأمين العام لمجلس الاستقرار المالي، والسيد كارل كوردوينر، نائب الأمين العام للجنة بازل. وأعقب ذلك نقاش مفتوح وتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في أجندة الإصلاح المالي العالمي والتداعيات المحتملة في المستقبل على السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومجالات التعاون الإسلامي البيئي الممكنة في مجال الضوابط المالية.

81- اعتمد الاجتماع، بناء على مداولاته، بياناً ختامياً تضمن ما يلي بشكل أساسي:

- دعوة الهيئات التنظيمية الدولية إلى مراعاة المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عند وضع المعايير.
- التأكيد من جديد على ضرورة تعزيز التعاون التقني فيما بين البنوك المركزية لدول منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل الخبرات والمبادرات المشتركة من أجل تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين صنع السياسات والإشراف، وغير ذلك.

82- كما رحب الاجتماع بعرضي جمهورية إندونيسيا وجمهورية سورينام استضافة اجتماعي عامي 2014 و 2015 على التوالي.

ج) الدورة الرابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

83- نظم مركز أنقرة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية الدورة الرابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في أنقرة، تركيا، في 21-23 أبريل 2014. ناقشت هذه الدورة مسائل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال تطوير البيانات المفتوحة، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال إحصاءات الفقر، وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 والآثار المترتبة على المكاتب الإحصائية الوطنية، ووضع نظام أكثر شمولاً للإحصاءات الصحية، وتكامل المعلومات

الإحصائية و الجغرافية المكانية، فضلا عن تحسين القدرات في مجال الإحصاءات السياحية. بالإضافة إلى ذلك، استعرضت الدورة أنشطة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي منذ دورتها الأخيرة التي عقدت في أنقرة، تركيا، في أبريل/نيسان عام 2013. اعتمدت الدورة، بناء على مداولاتها، مقررات بشأن كل بند من بنود جدول أعمالها.

سابعاً: تعزيز دور القطاع الخاص

84- كثفت الأمانة العامة نشاطاتها للتنسيق مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة ضمن جهودها المستمرة لتنفيذ مختلف قرارات المنظمة التي لها أثر في زيادة دور القطاع. ومن بين الأمور التي حظيت باهتمام خاص خلال الفترة قيد النظر، إنشاء صندوق خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. إلا أنه تتم متابعة موضوع اقتراح إنشاء شبكة لمراكز الأعمال وحاضنات التكنولوجيا وقاعدة بيانات للمستثمرين الممولين في الدول الأعضاء، متابعة وثيقة مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وبعض مؤسسات القطاع الخاص.

اجتماعات القطاع الخاص

85- منذ انعقاد الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية، نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة الاجتماعين الخامس عشر والسادس عشر للقطاع الخاص في كل من طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية من 28 إلى 30 أكتوبر 2013م، والشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يومي 19 و 20 مارس 2014م، على التوالي.

86- تضمنت أبرز توصيات الاجتماع الخامس عشر للقطاع الخاص تجديد الدعوة لتنشيط شبكة منظمة التعاون الإسلامي لوكالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة قيمة تمويل التجارة المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى. كما أوصى الاجتماع بضرورة تعزيز تطوير صناعات الحرف اليدوية باعتبارها وسيلة لتوفير العمل للنساء والشباب. كما أكد الاجتماع حاجة الدول الأعضاء في المنظمة لتشجيع مؤسسات القطاع الخاص فيها على الاستفادة من الاتفاقيات القائمة في إطار نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وإنشاء ما يلزم من أطر مؤسسية وتنظيمية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المالية الإسلامية ومن ثم تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

87- انعقد الاجتماع السادس عشر للقطاع الخاص في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 19 و 20 مارس 2014م، تحت شعار "قوائد بروتوكول نظام التعريف التفضيلية لمنظمة التعاون

الإسلامي في تعزيز التجارة الإسلامية البينية". وقد نظمت المنتدى كل من غرفة الشارقة للتجارة الصناعة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، وتحت رعاية سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة. وشاركت في فعالياته مؤسسات من القطاع الخاص ومنظمات من المجتمع المدني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبحضور ممثلين من مؤسسات تابعة للمنظمة ومن منظمات دولية ذات صلة.

88- تدارس المنتدى مسائل هامة من قبيل دور غرف التجارة والصناعة والقطاع الخاص في النهوض بمستوى التجارة الإسلامية البينية إلى مستوياته القصوى، ودور المنظمات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، على اقتصادات الدول الأعضاء في المنظمة. وقد تمخض المنتدى عن إصدار العديد من التوصيات من أبرزها الحاجة إلى استعادة القطاع الخاص من الآليات العديدة لتمويل التجارة في منظمة التعاون الإسلامي، ومن ضمنها الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري، واتفاقية تعزيز الاستثمارات بين الدول الأعضاء في المنظمة وحمايتها وضمانها، والاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، ومن بينها بروتوكول نظام التعريف التفضيلية، وقواعد المنشأ. كما أوصى المنتدى بضرورة الإسراع في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتعزيز وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك إنشاء آليات للربط الشبكي وتبادل الخبرات بين الأطراف الاقتصادية الفاعلة في قطاعات عديدة مثل صناعة الأغذية الزراعية، وحاضنات الأعمال والتكنولوجيا، والتمويل الاجتماعي. وحضر المنتدى حوالي 250 عضواً من القطاع الخاص من مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المنتدى السابع لسيدات الأعمال

89- نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المنتدى السابع لسيدات الأعمال في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 29 أكتوبر 2013. ناقش المنتدى التحديات الاجتماعية الاقتصادية التي تواجه المرأة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وسلط الضوء على ضرورة تطوير برامج بناء قدرات للمرأة بغية تمكينها من خلال تعزيز التوعية والتدريب وإقامة تواصل نشط. كما ناقش الاجتماع طرائق لإنشاء آلية خاصة لتسهيل حصول سيدات الأعمال على تمويل إسلامي أصغر وانتمانات صغيرة. كما أبرز المنتدى الحاجة لتهيئة ظروف مواتية من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمتلكها سيدات أعمال مع زيادة أنشطة بناء القدرات للنساء منظمات المشاريع بما في ذلك مشاطرة المعرفة.

إنشاء صندوق خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

90- حددت الأمانة العامة مؤسسات المنظمة المعنية التي تدير صناديق خاصة للتمويل الأصغر والإئتمانات الصغيرة وبدأت نقاشا حول طرائق تنسيق ومواءمة مختلف التدخلات التي تضطلع بها هذه المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. ويذكر أن لكل من المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة وصندوق التضامن الإسلامي والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، عمليات تمويل أصغر يمكن أن يضطلع من خلالها بالمهام التي ظلت تنفذ تقليديا من خلال صندوق خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعموما بلغ إجمالي اعتمادات هذه المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي 303 مليار دولار في 2013م.

برنامج ريادة المشاريع لإفريقيا جنوب الصحراء

91- أشعرت الأمانة العامة مؤخرا الدول الأعضاء بإجراء المسابقة السنوية الأولى لخطط الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا جنوب الصحراء، التي تنظمها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والهدف من هذا البرنامج هو تحفيز وتعزيز مبادرات ريادة الأعمال في إفريقيا جنوب الصحراء وتشجيع منظمي المشاريع في المنطقة من خلال تقديم العديد من الفوائد المالية وغير المالية. وبشكل أساسي، يرجى أن تمكن هذه المسابقة مجموعة البنك الإسلامي وغيرها من مصارف التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات القطاع الخاص، على تحديد منظمي المشاريع كبيرة الأثر وتنقيفهم والإشراف عليهم في إفريقيا جنوب الصحراء لتعزيز ريادة المشاريع في المنطقة. ويتوقع انطلاق هذه المسابقة في 2014م بعد انتهاء الأجل الأقصى المحدد بنهاية إبريل لتقديم الطلبات.

عاشرا: التقييم والتوصيات:

التجارة البينية الإسلامية:

92- من المستحسن أن تركز منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز التدابير غير الجمركية، بالتزامن مع مساعيها الحالية لتشجيع المزيد من الأعضاء على الانضمام إلى إطار الامتيازات الجمركية الذي يوفره نظام الأفضليات التجارية ومن ثم فإن دعم الدول الأعضاء مطلوب للمبادرات والمشاريع الجديدة مثل "مساعدات من أجل التجارة" و "النافذة الموحدة"، و "تبادل المعلومات الإلكترونية"، و "التخليص الجمركي المحدث".

93- تبرز الأهمية القصوى لمهمة الفريق الاستشاري لتعزيز التجارة الإسلامية البينية في تنسيق مختلف أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال التجارة. وينبغي دعم آلية التنسيق هذه بالشكل الملائم.

94- كما أن هيئات تشجيع التجارة في الدول الأعضاء مدعوة للمشاركة بنشاط في منتدى هيئات تشجيع التجارة بمنظمة التعاون الإسلامي، من أجل تفعيل مختلف أدوات تعزيز التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي.

95- هناك حاجة لمواصلة المشاورات رفيعة المستوى مع الدول الأعضاء بشأن الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الكتل الاقتصادية الإقليمية، لا سيما خلال لقاءات الأمين العام مع كبار صناعات السياسات. وينبغي أيضا توضيح وشرح آلية تعويض الدول الأعضاء المنضمة لنظام الأفضليات التجارية ضد الخسائر في العائدات لتوسيع عضوية نظام تخفيض التعريفات الجمركية في منظمة التعاون الإسلامي .

96- ومع الإشادة بالتدخلات الهائلة للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، إلا أنه من الواضح أن الدول الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية تحتاج إلى أن تكون أكثر اطلاعا على سلسلة المشاريع و الأنشطة التي تمولها هذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، ينبغي نشر وتعميم نشرة توضيحية على نطاق واسع في الدول الأعضاء والمؤسسات المستفيدة حول المشاريع التي نفذتها وتنفذها هذه المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي في مجال القطن

97- هناك حاجة لتشجيع جميع الدول الأعضاء المعنية على تحديد أولوياتها من مشاريع القطن وإدراج هذه المشاريع في قائمة أولويات التنمية الوطنية. تمثل تأكيدات البنك الإسلامي للتنمية مؤخرا وضع مشاريع في إطار خطة عمل المنظمة في مجال القطن على جدول أعمال استراتيجيات الشراكة القطرية للأعضاء الخاصة به خطوة في الاتجاه الصحيح .

98- يتطلب الإسراع في بدء المشاريع المعتمدة قيام الدول الأعضاء بإعادة تقديم مشاريع القطن في صيغة شاملة وقابلة للتمويل، من خلال القناة الرسمية العادية، إلى البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الأخرى.

تنمية قطاع السياحة:

99- من شأن إحداث جائزتي "مدينة منظمة التعاون الإسلامي السياحية" و "ختم التميز في صناعات الحرف اليدوية" أن يحفز، بلا شك، أنشطة السياحة البنينية في إطار المنظمة. وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء على إرسال ترشيحاتها في الوقت المناسب ونشر هذه المعلومات في أوساط أصحاب المصلحة في مجال السياحة بها، وخاصة بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

100- كما أن عقد المؤتمر الدولي الأول حول السياحة الحلال/الشرعية في إندونيسيا سوف يضيف فصلا آخر مهما للجهود الرامية إلى توسيع نطاق المنتجات الإسلامية كمساهمة هامة من منظمة التعاون الإسلامي في الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام 2015 من حيث الصلة بتطوير استراتيجيات التعاون المحلية.

دور القطاع الخاص:

101- إن نتائج المنتدى السادس عشر للقطاع الخاص الذي عقد في الشارقة حول ضرورة تعزيز جهود الدعوة من جانب القطاع الخاص لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي هي محل إشادة. وكذا مسائل الإدارة الرشيدة للشركات وتشجيع المنتجات المالية الإسلامية، بما في ذلك زيادة الأعمال ودعم تمكين الشباب والنساء.

102- ينبغي إيلاء الدعوة لتنفيذ استراتيجية تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أولوية في المرحلة المقبلة، وذلك لتنفيذ مختلف القرارات والمقررات بشأن زيادة دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وإلى هذا الحد، ينبغي تنشيط المشاريع المقترحة منذ أمد، المتعلقة بإنشاء شبكة لمراكز الأعمال وحاضنات التكنولوجيا وقاعدة بيانات للمستثمرين الممولين ومنظمات رأس المال الاستثماري في وقت ليس ببعيد.

التخفيف من وطأة الفقر

103- شكل نقص الموارد عائقا أمام أنشطة مختلف صناديق التخفيف من حدة الفقر، مثل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي. ومن ثم فإن تعبئة التعهدات المختلفة في إطار هذه الصناديق وتخصيص الأوقاف لتوفير المساهمات العينية أمر ضروري ينبغي إيلائه أولوية قصوى.

الأمانة العامة

منظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية

10 أبريل 2014

الدول الأعضاء التي وقعت/صادقت على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (حتى 30 مارس 2014)

رقم	الدول الأعضاء	الاتفاقية الإطارية		بروتوكول نظام التعريف التفضيلية		قواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي،		تقديم الوثائق
		التوقيع	التصديق	التوقيع	التصديق	التوقيع	التصديق	
1	البحرين	√	√	*	√	√	---	√
2	بنغلاديش	√	√	√	√	√	√	√
3	بوركينافاسو	√	---	√	---	---	---	---
4	بنين	√	---	√	---	---	---	---
5	الكاميرون	√	√	√	---	---	---	---
6	تشاد	√	---	---	---	---	---	---
7	جزر القمر	√	---	√	---	---	---	---
8	كويت ديفوار	√	---	√	---	---	---	---
9	جيبوتي	√	√	√	---	---	---	---
10	مصر	√	√	√	---	---	---	---
11	الغابون	*	√	---	---	---	---	---
12	غامبيا	√	√	*	√	*	√	√
13	غينيا	√	√	√	---	---	---	---
14	غينيا بيساو	√	---	√	---	---	---	---
15	إندونيسيا	√	√	√	---	---	---	---
16	إيران	√	√	√	√	√	*	√
17	العراق	√	√	---	---	---	---	---
18	الأردن	√	√	√	√	√	√	√
19	الكويت	√	√	√	---	---	---	---
20	لبنان	√	√	---	---	---	---	---
21	ليبيا	√	√	---	---	---	---	---
22	ماليزيا	√	√	√	√	√	√	√
23	جزر المالديف	*	√	---	---	---	---	---
24	موريشيوس	√	---	√	---	---	---	---
25	المغرب	√	√	√	√	√	√	√
26	النيجر	√	√	√	---	---	---	---
27	نيجيريا	√	√	√	---	---	---	---
28	عمان	√	√	√	√	√	√	√
29	باكستان	√	√	√	√	√	√	√
30	فلسطين	√	√	√	√	√	√	√
31	قطر	√	√	√	√	√	√	√
32	السعودية	√	√	√	√	√	√	√
33	السنغال	√	√	---	---	---	---	---
34	سيراليون	√	---	√	---	---	---	---
35	الصومال	√	√	√	√	√	√	√
36	السودان	√	√	√	---	---	---	---
37	سوريا	√	√	√	√	√	√	√
38	تونس	√	√	√	---	---	---	---
39	تركيا	√	√	√	√	√	√	√
40	الإمارات	√	√	√	√	√	√	√
41	أوغندا	√	√	---	---	---	---	---
12		15	*32	16	*33	30	41	